صدفة محمد محمود

التجربة النهضوية البرازيلية: دراسة في أبعاد النموذج التنموي ودلالاته

(الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٤). ٣٦٠ ص. (سلسلة تجارب؛ ٣)

محمد الرضواني(*)

أستاذ العلوم السياسية في الكلية المتعددة التخصصات، الناظور ـ المغرب.

يعد النموذج التنموي البرازيلي من النماذج الرائدة في العالم، فبالرغم من استمرار الحكم العسكري لأزيد من نصف قرن، إلا أن البرازيل استطاعت بناء نظام ديمقراطي ناجح اقتصادياً واجتماعياً، ويمزج بين سياسات يسارية لمصلحة الفقراء والطبقة المتوسطة، وسياسات ليبرالية تحمي مصالح الطبقة العليا، يمثل مصدر أمل لدول الجنوب من أجل التطور والتقدم.

وتأتي أهمية الكتاب من خلال تركيزه على هذا النموذج التنموي الذي قلّما تهتم به الدراسات في الوطن العربي، حيث الهيمنة للاهتمام بتجارب تنموية؛ كالصين والهند وجنوب أفريقيا.

وتستهل المؤلفة الكتاب بفصل **تمهيدي**، يستعرض ظهور البرازيل وتحولها من مستعمرة برتغالية لمدة تزيد على ثلاثة قرون إلى دولة مستقلة سنة ١٨٢٢، وصدور أول دستور لها سنة ١٨٢٤، وإنهاء الحكم الإمبراطوري وقيام النظام الجمهوري سنة ١٨٨٥، إضافة إلى تعاقب الحكم في البرازيل التي خضعت للنظام العسكري لمدة تزيد على نصف قرن إلى غاية ١٩٨٥، تاريخ تولي سلطة مدنية الحكم.

ـ ١ ـ

يناقش **الفصل الأول** الأبعاد الرئيسية للتجربة التنموية في البرازيل محددة حسب الكتاب في ثلاثة أبعاد رئيسية؛ **أولها**، البعد السياسي ويتمثل بالبناء الديمقراطي للحكم، الذي يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل أساسية، تمتد **المرحلة الأولى** من ١٩٤٠ إلى ١٩٦٤، فبالرغم من أن البرازيل عرفت بعض الجوانب الشكلية للديمقراطية قبل ١٩٤٠، إلا أن هذه الفترة تميزت بتعددية حزبية، وتنامي حرية التعبير، وحرية نسبية للصحافة، وتعدد نقابي.

(*) البريد الإلكتروني: mredouani@yahoo.fr.

غير أن هذه التجربة لم تدم طويلاً بفعل الانقلابات العسكرية التي أدت إلى دخول البرازيل عهد الدكتاتورية العسكرية منذ ١٩٦٤، بصعود الجيش واستيلائه على السلطة الذي سار في اتجاه معاداة الليبرالية من خلال حل جميع المؤسسات المنتخبة، وحظر التعددية الحزبية، واعتقال قادة المعارضة. كما انخرط في ممارسات هادفة إلى إضفاء طابع شرعي على حكم الجيش، وذلك من خلال ابتكار ثنائية حزبية متحكم فيها، وفرض قانون انتخابي أتاح التحكم في الكونغرس الاتحادي، واللجوء إلى نوع من البيروقراطية السلطوية في اختيار رئيس الدولة من خلال اجتماع دوري كل أربع سنوات لقادة القوات المسلحة لاختيار رئيس الدولة المزكى بموافقة الكونغرس الاتحادي.

أما **المرحلة الثانية**، فتمتد من سنة ١٩٧٤ إلى بداية التسعينيات، وتمثل مرحلة التحول الديمقراطي. ويكتسي هذا الأخير طابعاً خاصاً في البرازيل حيث نشأ التحول الديمقراطي من الأعلى إلى الأسفل، ومن رحم الحكم الدكتاتوري، وذلك بطريقة تدريجية امتدت لفترة تزيد على العشر سنوات؛ فابتداءً من ١٩٧٤ ظهرت بعض بوادر الانفراج السياسي بالرغم من استمرار الجيش في السلطة، تمثلت بقيام السلطة بإجراء انتخابات برلمانية تنافسية سنة ١٩٧٤، سمحت بمضاعفة تمثيل المعارضة (حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية) في البرلمان، كما تمثلت بالقبول بنتائج صناديق الاقتراع، وكذا بإجراء انتخابات برلمانية سنة ١٩٨٢ أدت إلى فوز أحزاب المعارضة في عشر ولايات.

وتوجت هذه الإصلاحات باندلاع تظاهرات ضخمة مطالبة بانتخابات رئاسية، وبعد مفاوضات شاقة بين النظام الحاكم والمعارضة تم اختيار أول رئيس جمهورية مدني منذ ١٩٦٤ من طرف الكونغرس الاتحادي سنة ١٩٨٥. وتلاها إجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة في البرازيل سنة ١٩٩٠.

وقد ساهمت جملة من العوامل في التحول الديمقراطي الذي عرفته البرازيل خلال هذه الفترة، على رأسها التعديلات الدستورية التي توجت بدسترة انتخاب رئيس الجمهورية بشكل مباشر، وتخفيف القيود المفروضة على تأسيس الأحزاب السياسية المتضمنة في دستور ١٩٨٨، واستمرار إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وانتخابات حكام الولايات منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وتوفير الضمانات اللازمة لنزاهة الانتخابات ولا سيَّما إنشاء محاكم انتخابية تختص بالنظر في سلامة الإجراءات والنتائج الانتخابية، إضافة إلى النظام الفدرالي، ووجود مجتمع مدني قوي، وحركة عمالية مستقلة، وعلمانية الدولة القائمة على حرية المعتقد والممارسة وحظر التمييز على أساس الدين، وقدسية الأماكن الدينية لجميع الطوائف.

وتمثل الفترة منذ ١٩٩٢ **المرحلة الثالثة** التي انتهت إلى ترسيخ الديمقراطية، حيث عرفت البرازيل استقراراً سياسياً ولا سيَّما بعد ١٩٩٤، واستمرار اشتغال وتوطيد المقومات الديمقراطية، مكنها من تجاوز التحول الديمقراطي إلى ترسيخ التداول السلمي على السلطة الذي مكّن من

صعود المعارضة اليسارية إلى الحكم بفوز «لولا دا سيلفا»، وتراجع دور العسكريين في السلطة.

و**ثاني** الأبعاد التنموية يتمثل بالبعد الاقتصادي الذي تناقشه الكاتبة من خلال التطرق إلى الاستراتيجيات الاقتصادية التي اتُّبعت في البرازيل، بدءاً باستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، القائمة على حماية الإنتاج الوطني وإعادة توزيع الدخل المتبعة من قبل الحكم العسكري، مروراً باستراتيجية التصنيع للتصدير المعتمدة على جلب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات، والتي عرفتها البرازيل خلال فترة الحكم العسكري بين أواسط الستينيات وأواسط الثمانينيات، وصولاً إلى استراتيجية اقتصاد السوق الحر، المنفذة من خلال إصلاحات مالية، وإجراءات لتشجيع الاستثمار والحد من التفاوت الاجتماعي، وتقوية دور الدولة في مجال التعليم والخدمات الصحية.

وفي كل ذلك، تركز المؤلفة على أسس هذه الاستراتيجيات وتأثيراتها في مجال التنمية، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك تتناول مختلف الإجراءات التي اتخذها النظام السياسي لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البرازيل سنة ١٩٩٩، حيث اقتربت من الانهيار، ولا سيَّما من خلال استراتيجية التنمية الاقتصادية المستقلة التي نهجها الرئيس «لولا دا سيلفا» بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٠، المؤسسة على سياسة التقشف، والتوسع في الصناعة، وتغيير الصادرات، وسياسة الإقراض، والتوسع في الإنتاج الزراعي، والاستفادة من الموارد الطبيعية، وترشيد إدارة الديون، وتسخير السياسة الخارجية لدعم الاقتصاد الوطني.

و**ثالث** هذه الأبعاد هو البعد البيئي الذي يكتسي أهمية خاصة في عملية التنمية في البرازيل، فبالإضافة إلى تنوع الموارد النباتية والحيوانية، وتوافرها على مساحات شاسعة من غابة الأمازون، وما لها من دور في التوازن البيئي العالمي، فإن البرازيل وظفت الموارد البيئية لتنويع مصادر الطاقة البديلة، ولا سيّما الوقود الحيوي المستخرج من قصب السكر، الذي يحقق استقراراً للبرازيل في هذا المجال، بالرغم من تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي.

ـ ٢ ـ

تتناول المؤلفة في **الفصل الثاني** أهم مصادر قوة البرازيل على المستوى الاجتماعي، وتحددها في الموارد البشرية المتميزة بالوفرة والتحضر، والتنوع الثقافي والعرقي والديني، والذي يشكل مصدر غنى المجتمع البرازيلي، حيث سيادة التسامح والتعايش. كما تتناول سياسات التنمية الاجتماعية، وخصوصاً تلك المتبعة منذ بداية الألفية من طرف الرئيس «لولا دا سيلفا»، وآثارها الاجتماعية الإيجابية على مستوى تحسين دخل الفقراء، وتقليص حجم التفاوتات الاجتماعية؛ سياسات ركزت على جملة من المقومات أبرزها؛ مكافحة الفقر والهشاشة من خلال العديد من البرامج، والاهتمام بالرعاية الاجتماعية من خلال تطوير الرعاية الصحية والرياضة والترفيه، وسن سياسات النوع لمصلحة النساء، إضافة إلى سياسات منتجة في

مجال التعليم والبحث العلمي من خلال زيادة الإنفاق وفرض ضرائب للاستخدام في هذا المجال.

ـ ٣ ـ

وتركز الكاتبة في **الفصل الثالث** على البعد الخارجي للدولة البرازيلية وذلك من خلال عرض أهم أسس سياستها الخارجية وتطورها في عهد الرئيس دا سيلفا، متمثلة بالتعددية، وتسوية المنازعات بشكل سلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتأسيس علاقات سلمية مع مختلف بلدان العالم، وكذا أهدافها التي تشمل تحقيق وضع متميز للبرازيل على المستوى الدولي، إضافة إلى توظيف السياسة الخارجية لتحسين الأوضاع الاقتصادية الداخلية. وتعتمد في ذلك على جملة من الأدوات لتحقيق هذه الأهداف، من بينها قوتها الناعمة، وتشكيل تحالفات دبلوماسية، والتركيز على التفاوض والمشاركة في المؤسسات والمنتديات الدولية.

كما تناقش المؤلفة مجالات توجه السياسة الخارجية، وهي مجالات متنوعة لا تقتصر على الجوار الإقليمي فحسب، بل تشمل أيضاً التركيز على علاقات جنوب ـ جنوب، زيادة على المشاركة الفعالة على المستوى الدولي عن طريق المساهمة في حماية السلم والأمن الدوليين، والتعاون الدولي، ومحاربة الفقر، ودعم برامج الصحة العالمية.

ـ ٤ ـ

بالرغم من أهمية النتائج التي حققتها النهضة البرازيلية، إلا أن البرازيل ما زالت تواجه تحديات عدة، وتناقش المؤلفة أهمها في **الفصل الرابع**، متمثلة بما يأتي:

ـ تحدي ترسيخ الديمقراطية: التطورات السياسية والدستورية التي عرفتها البرازيل والربط بين النتائج الانتخابية وتشكيل المؤسسات السياسية المركزية منها والمحلية، لم تعد كافية لترسيخ الديمقراطية وتطويرها، ولا سيَّما أمام تزايد تحديات: انتشار الفساد الحكومي بشكل جعل البرازيل تحتل المرتبة ٦٩ من إجمالي ١٧٦ دولة سنة ٢٠١٢، وانتشار الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان، حيث تعرف البرازيل تزايد نسب الجريمة بشكل يهدد الأمن، أمام تنامي تجارة المخدرات والعنف المرتبط بها الذي تقابله انتهاكات حقوق الإنسان من طرف الشرطة، إضافة إلى تحدي التفاوت بين التطور الاقتصادي والعملية الديمقراطية.

ـ تحدي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: بالرغم من تصاعد معدل النمو الاقتصادي البرازيلي بين ٢٠٠٣ و٢٠١٠، وخلق فرص عمل بمعدل قياسي، إلا أن الاقتصاد البرازيلي يواجه تحديات عدة على هذا المستوى، تجملها المؤلفة في تردّي البنية التحتية، وارتفاع التضخم وحجم الدين العمومي، وضعف برنامج المعاشات.

ـ تحدي تطوير التنمية الاجتماعية: في السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة، نجحت البرازيل على المستوى الاجتماعي في إخراج أكثر من ٢٠ مليون مواطن من

الفقر، والدفع بحوالى ٣٠ مليون نسمة إلى الطبقة المتوسطة، وذلك بالرفع من الإنفاق الاجتماعي. إلا أنه بالرغم من ذلك، ما زالت تواجه البرازيل تحديات جمة في هذا الإطار، أبرزها: استمرار التفاوت الاجتماعي؛ ضعف الخدمات المقدمة في مجال الأمن والتعليم والصحة؛ استمرار الاستبعاد الاجتماعي لفئات واسعة من المجتمع، والوضعية الهشة للأطفال؛ والتفاوت بين المناطق. وهي تحديات تحبط جهود النظام السياسي في بناء مجتمع متماسك والحفاظ على مستوى الإنفاق الحكومي نفسه في المجال الاجتماعي. وزيادة على هذه التحديات الداخلية تواجه البرازيل تحدي تدعيم نفوذها الدولي.

- ٥ -

إن إثارة موضوع التجربة النهضوية البرازيلية لا يمكن إنكار أهميتها. وبالرغم من أن المؤلفة نجحت في إبراز صورة هذه التجربة وعرض أهم ملامحها، إلا أن المقاربة المعتمدة لم تسعف الكاتبة في الكشف عن عمق التجربة النهضوية البرازيلية؛ فالمقاربة الوصفية لشروط هذه الأخيرة يمكن اعتبارها محدودة للإحاطة بالعوامل الفعلية والحاسمة في هذه التجربة، حيث يبدو الكتاب في مجمل فصوله بمثابة عرض للحياة السياسية البرازيلية بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية بداية الألفية. ذلك أن الكاتبة لا تقدم كيف ساهمت المقومات السياسية والاقتصادية في تغيير المجتمع البرازيلي، وتحقيق التطور، وحجم تأثيرها ومدى تناغمها في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية. كما أغفلت الكاتبة جانباً مهماً من جوانب النهضة، متمثلاً بالقيم الثقافية ودورها في ذلك. فبالرغم من أن الكاتبة تشير إلى أهمية التغيير من فوق الذي اتبعته البرازيل، إلا أنها لم تتطرق إلى الثقافة السياسية للنخبة البرازيلية، والثقافة السياسية للجماهير، والتساؤل المطروح ههنا: هل الإصلاحات التي قادتها البرازيل أدت إلى تغيير الثقافة السياسية فيها؟ وما هي القيم الثقافية المنتشرة في البرازيل التي قد تكون مساهمة في عملية البناء الديمقراطي؟ إن عملية التطور الديمقراطي والاقتصادي لا يمكن أن تتم بمعزل عن التحول الثقافي، حيث أثبتت العديد من التجارب أهمية القيم والشروط الثقافية في التطور السياسي والاقتصادي.

كما يلاحَظ عدم استفاضة الكاتبة في تحليل بعض العناصر المطروحة، بالرغم من أهميتها، وضعف ربطها بالإشكالية الرئيسية؛ فعلى سبيل المثال، عند طرح الفدرالية كمقوم للديمقراطية البرازيلية، لم تبين المؤلفة حجم تأثيرها في ذلك □